باب الحـــــــال

ص 59

لفظ الحال يذكر ويؤنث

حال هذا حال جيد – هذه حال جيدة

حالة هذه حالة جيدة

ويذكر الفعل معها ويؤنث أيضا، يقال: أعجبتك حال فلان، وأعجبك حال فلان.

والحال عند النحاة " وصف، فضلة، منصوب، مبين لهيئة الفاعل، أو المفعول، أو هما معًا".

1- **فقولهم (وصف) يعني**: ما صيغ من المصدر ليدل على صفة وذات مبهمة، **كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل**؛ ومن ثم يخرج بذكر الوصف نحو (القهقهرى) في قولهم: رجعت القهقري، لأنه وإن كان مبينا للهيئة، إلا أنه مصدر وليس وصفا، كما أنه يدل على هيئة الرجوع لا على هيئة الراجع.

والمراد بالوصف ما كان صريحا، أو مؤولا به، ومن ثم تدخل في الحد: الجملة، وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالا؛ لأنها في تأويل الوصف.

العمدة: المبتدأ – الخبر

الفعل ـ الفاعل

الفضلة : باقي الوظائف النحوية: المفعول- التمييز –النعت ..... المكملات

2- **وقولهم (فضلة) أي**: ليست أحد جزأي الكلام، كالمبتدأ في نحو: أقائم الزيدان؟، والخبر في نحو: زيد ضاحك. حيث إن (قائم) و(ضاحك) وإن كان كل منهما مبينا للهيئةٍ، إلا أنه عمدة لا فضلة.

وليس المراد أنه يستغني الكلام عنها دائما، فقد لا تكون أحد جزأي الكلام، ولكن لا يمكن الاستغناء عنها كما في قول الله تعالى: **(وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا)**، فمرحا، حال لا يمكن الاستغناء عنه؛ إذ لا يتم المعنى بدونه؛

ص 81

الحذف في باب الحال:

أولا: حذف الحال:

الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف لأنها فضلة، وأكثر حالات حذفها إذا كان لفظها مشتقا من فعل القول نحو قوله تعالى:

(وإذ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيلُ ربَّنا تقبل منا) أي قائلَيْنِ: ربنا تقبل منا، وقوله تعالى: **(والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم)** أي قائلِينَ سلام عليكم

وقد يعرض لها ما يجعلها بمنزلة العمدة. بحيث لا يمكن الاستغناء عنها حتى لا تنتفي الفائدة من الكلام، ومن ثم يمتنع حذفها، وذلك في سبع مسائل:

الأولى: أن تكون الحال سادة مسد الخبر. نحو: ضربي زيدا **مسيئا**، فـ(ضربي) مبتدأ، و(زيدا) مفعول به، و(مسيئا) حال من (زيد)، وقد أغنت عن خبر المبتدأ وسدت مسده.

الثانية: أن تكون نائبة عن اللفظ بالفعل. نحو: **هنيئًا لك**، إذ الأصل: أهنئك هنيئا، ثم حذف الفعل، وناب المصدر (هنيئا) عن اللفظ به.

الثالثة: أن تكون جوابا لاستفهام. نحو قولك: **راكبًا**، لمن سألك: كيف جئت ؟ والتقدير: جئت راكبا.

الرابعة: أن تكون محصورة. نحو قول الله تعالى: **(وما أرسلناك إلا مبشرًا ونذيرا)**.

الخامسة: أن تكون منفيا عاملها. نحو قول الله تعالى: **(وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين)**.

السادسة: أن تكون منهيا عنها. نحو قول الله تعالى: **(لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)** و**(ولا تمش في الأرض مرحا)**.

السابعة: ألا يفهم المراد بدونها. نحو قول الله تعالى: **(وهذا بعلي شيخًا)**، **وقول الشاعر:**

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

3- **وقولهم: منصوب** يُخرج كل الكلمات المرفوعة كالمبتدأ، والمجرورة لفظا ومحلا مثل: مررت برجل ضاحكٍ، وقد تجر الحال لفظا بحرف جر زائد كما سنرى.

4- **وقولهم: (مبين لهيئة..)** يخرج التمييز في نحو: لله دره **فارسا**، والنعت في نحو: رأيتُ رجلا راكبا، حيث إن (فارسا) و(راكبا) وإن حصل بهما بيان الهيئة، إلا أنهما ليسا مذكورين لذلك؛ فذكر (فارسا) جاء لبيان جنس المتعجب منه وهو: الفروسية؛ وذكر النعت (راكبا) جاء لتخصيص المنعوت وهو (رجلا) بالنعت وهو: الركوب؛ وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا.

5- **وقولهم (مبين لهيئة الفاعل) نحو**: جاء زيد ضاحكا، ولهيئة المفعول نحو: ضربت اللص مكتوفا، ولهما معا نحو: لَقِيتُ زيدًا راكبَيْنِ، إذ راكبين، حال من (تاء الفاعل)، ومن المفعول (زيدا) حيث كان كلانا وقت اللقاء راكبين.

جميع ما يلي قيود في تعريف الحال ما عدا واحدًا:	وصف	عمدة	مبين لهيئة الفاعل	منصوب

حكم الحال الإعرابي:

الحكم الإعرابي للحال: هو النصب لكونه فضلة، إذ حكم الفضلات جميعا النصب؛ إلا أنه قد يجر بـ (باء) زائدة كما في قول الشاعر:

فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيب منتهاها

إذ (بخائبة) حال من (ركاب) بزيادة (الباء)؛ والتقدير: فما رجعت خائبةً.

أوصاف الحال:

للحال أوصاف أربعة:

الأول: أن تكون منتقلة. بمعنى **ألا تكون صفة ملازمة لصاحبها**، لأنها مأخوذة من التحول، فلا تكون أمرا خِلْقيا، فلا يجوز: جاء زيد أحمر، أو طويلا؛ وهذا الانتقال وصف غالب فيها وليس لازما كما في نحو: جاء زيد ضاحكا، فإن (ضاحكا) صفة في (زيد) تزايله وتفارقه.

وقد تأتي الحال وصفا ثابتا في ثلاث مسائل:

الأولى: أن تكون مؤكدة. كما في قول الله – تعالى -: **(ولَّى مُدْبِرًا)** و **(أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا)**.

الثانية: أن يكون عاملها دالا على تجدد ذات صاحبها، أو صفته.

فالأول: نحو قول الله – تعالى – **(وَخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا)**، وقول العرب: خلق الله الزرافةَ يديها أطول من رجليها؛ فإن الضعف صفة ملازمة للإنسان، وطول اليدين صفة ملازمة للزرافة، وذلك لأن العامل وهو (خُلق) في الأول و(خَلق) في الثاني يدل على تجدد هذه الصفات في كل إنسان، وكل زرافة.

الحال في قوله تعالى: "وَخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا":	منتقلة	مؤكدة	ملازمة	لا شيء مما سبق

والثاني: نحو قول الله – تعالى -: **(هُوَ الذي أَنْزَلَ إِلَيْكُم الْكِتَابَ مُفَصَّلا)**، فـ (الكتاب) قديم، و(الإنزال) وهو صفته حادث، و(مفصلا) حال ملازمة.

الثالثة: أن يكون مرجعها إلى **السماع**، أي: لا ضابط لها، بل هي موقوفة على السماع فلا يقاس عليها، كما في قول الله تعالى : **(شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائمًا بالقسط)**، فـ (قائما) حال ملازمة من (الله) تبارك وتعالى.

الحال وصف ثابت في جميع ما يلي ما عدا واحدًا:	"وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا"	"وهُوَ الذي أَنْزَلَ إِلَيْكُم الْكِتَابَ مُفَصَّلا"	"فخرج منها خائفًا يترقب"	"وَخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا"

الوصف الثاني: أن تكون مشتقة. وهذا الوصف أيضا **غالب** في الحال، وليس لازما، كما في قولهم: جاء زيد ضاحكا.

وقد تأتي الحال جامدة، وذلك على نوعين:

أ) مؤولة بمشتق. وتقع في ثلاث حالات:

الأولى: أن تدل على تشبيه. نحو: كرَّ زيدٌ أسدًا، وظهر الحق شمسا

فالأحوال في كل ما سبق جامدة في تأويل المشتق، حيث (أسدا) مؤول بشجاع، و(شمسا) مؤول بواضح.

وقيل: إن الحال الأصلية محذوفة، والمنصوب هو مفعولها، وقد حل محلها عند حذفها، والتقدير: **مشبها أسدا**، ومشبها شمسا. **وقيل:** على تقدير حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وأن المحذوف مصدر، إذ التقدير: كرَّ أسدٍ، وظهور شمسٍ.

وقيل: على حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه. وأن المضاف لفظة (مثل)، إذ التقدير: مثل أسدٍ، ومثل شمسٍ.

الثانية: أن تدل على مفاعلة. نحو: البُرَّ بعته زيدًا **يدًا بيد**، فـ(يدا) حال من الفاعل والمفعول، و(بيد) بيان فيه معنى المفاعلة، أي: **متقابضين**؛ وقولهم: كلمته فاه إلى فيَّ، فـ (فاه) حال من الفاعل والمفعول، و(إلى فيّ) بيان فيه معنى المفاعلة، أي: متشافهين.

الثالثة: أن تدل على ترتيب. نحو: ادخلوا رَجُلًا رَجُلًا ، أو رجلين رجلين، أو رجالا رجالا، أي: **مرتبين**؛ وقولهم: علمته الحساب بابا بابا، أي مفصَّلا؛ وضابطه: أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا.

ب) غير مؤولة بمشتق، وتقع في مسائل:

الأولى: أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه، فالمشتق نحو قول الله – تعالى: **(فتمثل لها بشرا سويا)** و

(وكذلك أنزلناه قرآنًا عربيًّا)

حال- نعت

حيث كل من (بشرا) و(قرآنا) حال جامدة، والذي سوغ له اعتماده على الصفة (سويا) و(عربيا) وهي مشتقة.

وشبه المشتق نحو قول الله – تعالى -: **(فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا)**، حيث (أمرا) حال جامدة، والذي سوغ لها ذلك كونها موصوفة بالجار والمجرور (من عندنا) وهو شبه جملة، إذ أن الجملة وشبهها في تأويل المشتق.

وتسمى هذه الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه **(حال موطئة)** لأنها إنما ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه.

المسألة الثانية: أن تكون الحال دالة على سعر. نحو: بعت الشياه شاةً بدرهم، والبُرَّ قفيزا بدرهم، والدار ذراعا بدرهم.

المسألة الثالثة: أن تكون دالة على عدد. كما في قول الله – تعالى -:

(فتمَّ ميقات ربه أربعين ليلةً) إذ (أربعين) حال من (ميقات) و(ليلة) تمييز.

أَرْبَعِينَ : منصوب، وعلامة نصبه الياء، ملحق بجمع المذكر السالم وفي نصبه الأقوال الآتية[٢]:

١ – هو حال، وهو قول الزمخشري، والتقدير: بالغاً أربعين. فالحال هو المحذوف المقدر على التحقيق، أو هو على تقدير: كاملاً عند العكبري.

٢ – هو مفعول به. قاله أبو البقاء؛ لأن المعنى: بلغ أربعين فالفعل « تَمَّ » مضمّن معنى (بلغ). والحامل على التضمين – بعبارة الهمداني – هو أن « تَمَّ » فعل غير متعد، و(بلغ) في معناه وهو متعد ».

٣ – هو ظرف زمان؛ قاله ابن عطية؛ من حيث هو عدد وأزمنة. ورده ابن الأنباري والسمين؛ قال: كيف يكون ظرفاً للتمام، والتمام إنما هو بآخر جزء من تلك الأزمنة. وأجازه الشهاب بتجوز.

٤ – هو تمييز؛ قاله أبو حيان، وتقديره عنده: « فتم أربعون ميقات ربه، ثم أسند التمام إلى الميقات وانتصب « أَرْبَعِينَ » على التمييز ». ورده السمين بمثل ما رد به أبو حيان قول الحوفي في إعراب « ثَلَٰثِينَ » ظرفاً.

"فتمَّ ميقاتُ ربه **أربعين** ليلةً" كلمة (أربعين):	مفعول به على تضمين (تمَّ) معنى (بلغ)	حال	تمييز	كل ما سبق صحيح

المسألة الرابعة: أن تكون دالة على طور واقع فيه تفضيل. كما في قولهم:

هذا بُسْرًا أطيب منه رُطَبًا

إذ (بسرا) حال من فاعل (أطيب) المستتر فيه، و(رطبا) حال من الضمير المجرور بـ (من)، والمعنى: هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه حال كونه رطبا.

..... ص 66

الوصف الثالث: **أن تكون الحال نكرة**. وهذا وصف لازم؛ لأن الحال غالبا ما تكون مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها رفعا لتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا.

وقد ورد عن العرب أحوال بلفظ المعرفة، ولكن الجمهور على تأويلها بنكرة، محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير؛ فمما ورد معرفا باللام قولهم: جاءوا الجماء الغفير، **وادخلوا الأول فالأول**، وقول الشاعر:

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

حيث يؤول كل ما تقدم – على الترتيب -: جاءوا جميعا، وادخلوا مرتبين، وفأرسلها معتركة.

ومما ورد معرفا بالإضافة قولهم: **جلس وحدَه، وفعل ذلك جهده، وطلبه طاقته**؛ وكل ذلك على تقدير: جلس منفردا، وفعل ذلك جاهدا، وطلبه مطيقا.

كلمة (وَحْدَكَ):	مثال على ما يلزم النصب على الحالية	مثال على ما يلزم النصب على التمييز	مثال على مجيء الحال مُعَرَّفًا بالإضافة	(أ) و (ج)

الوصف الرابع: **أن تكون نفس صاحبها في المعنى**. وذلك لأنها وصف له، وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه؛ ومن ثم جاز أن يقال: **جاء زيد ضاحكا**؛ لأن (الضاحك) هو (زيد) في المعنى.

جميع ما يلي من أوصاف الحال ما عدا واحدًا:	منتقلة	مفردة	مشتقة	نكرة

مجيء المصدر حالا.

تقدم أن **الحال خبر في المعنى**، وأن صاحبه مخبر عنه، كما أنه **وصف في المعنى**، وأن صاحبه موصوف، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه، كما أن من حق النعت أن يدل على ما يدل عليه المنعوت، كالخبر بالنسبة للمبتدأ، **وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا.**

ولكن وردت بعض الشواهد وقع المصدر فيها حالا كما في قول الله – تعالى -:

(ثم ادعهن يأتينك سعيا)

(الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية)

و (ادعوه خوفا وطمعا)

(إني دعوتهم جهارا)

وقولهم: قتلته صبرا، ولقيته فجأة، وكفاحا، وعيانا، وأتيته ركضا، وعَدْوًا، ومشيًا، وكلمته مشافهة، وطلع بغتة، وأخذت ذلك عنه سماعا؛ **فهذه الأحوال في عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نعوتا كما في نحو: هذا رجل عدل**، وصوم، وفطر، وزور؛ إلا أن جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتا كما تقدم.

وقد اختلف النحويون في تأويل هذه المصادر:

فذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أنها **مصادر وقعت موقع الحال، وأنها مؤولة بمشتق، أي: يأتينك ساعين، ومسرين ومعلنين، وادعوه خائفين وطامعين**... إلخ.

سيبويه لا يقيس وقوع المصدر حالاً . كتابه ١٨٦:١

والمبرد يقيسه فيما كان نوعاً من عامله . المقتضب ٢٣٤:٣،

٢٦٨–٢٦٩، ٣١٢:٤

وظاهر النصوص أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف ، وجاء فى كلامه ما يفيد أنه مفعول مطلق قال : جئته مشياً إنما معناه ماشياً ؛ فالتقدير : أمشى

مشياً . وانظر ٤:٣١٢–٣١٣ ، وانظر ابن يعيش ٢:٥٩ ، الرضى ١:٩٢ المخصص ١٤:٢٢٦

١ – شَهْرُ رَمَضانَ الذِى أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الهُدَى[٢:١٨٥]

هدى : حال ، وهو مصدر فى موضع اسم الفاعل ، وهى حال لازمة .البحر ٢:٤٠

٢ – وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ [٣:٣، ٤]

البحر ٢:٣٧٨ ، العكبرى ١:٦٩

٣ – فَجَاءَها بَأْسُنا بَيَاتاً [٧:٤]

بياتاً : مصدر وقع حالاً ، أى بائتين . البحر ٤:٢٦٨ ، العكبرى ١:١١٩ ، ١٤٩

٤ – أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنا بَياتاً وَهُمْ نائِمُونَ [٧:٩٧]

بياتاً : حال من بأسنا : العكبرى ١:١٥٥ ، الجمل ٢:١٦٦

٥ – أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً [١٢:١٠٧]

بغتة : مصدر فى موضع الحال . العكبرى ٢:٣٢

٦ – وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً [١٤:٣١ــ]

مصدران فى موضع الحال . العكبرى ٢:٣٧

٧ – وَلَا تَمْشِ فِى الأَرْضِ مَرَحاً [١٧:٣٧، ٣١:١٨]

مرحاً : حال أى مرحاً ، أو على حذف مضاف . البحر ٦:٣٧ العكبرى ٢:٤٨

٨ – وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيامَةِ فَرْداً [١٩:٩٥]

فرداً : حال ، أى منفرداً ليس معه أحد . البحر ٦:٢٢٠

٩ – فَراغَ عَلَيْهِمْ ضَرْباً بِاليَمِينِ [٣٧:٩٣]

ضرباً : مصدر فى موضع الحال . البحر ٧:٣٦٦ ، العكبرى ٢:١٠٧

وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي: ذات سعي، وذوي إسرار وإعلان، وذوي خوف وطمع.... إلخ.

وذهب الكوفيون إلى أنها **مفاعيل مطلقة مبينة لنوع الأفعال السابقة**، أي: إتيان سعي، وإنفاق سر وعلانية، ودعوة خوف وطمع... إلخ.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها مفاعيل مطلقة لأفعال مقدرة من لفظها، وهذه الأفعال هي الحال، أي: يسعين سعيا، ويسرون سرا، ويعلنون علانية، ويخافون خوفا، ويطمعون طمعا... إلخ.

وفي ذلك يقول ابن مالك:

ومصدرٌ منكَّرٌ حالا يقعْ بكثرةٍ كـ (بغتةً زيدٌ طلَعْ)

حال أو مصدر

١ – وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى المُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى المُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتاعاً بالمَعْرُوفِ [٢٣٦:٢]

متاعاً : مصدر أو حال . البحر ٢٣٤:٢

٢ – ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً [٢٦٠:٢]

سعياً : حال من ضمير الطيور ، وقيل : مصدر لفعل محذوف .

البحر ٣٠٠:٢ ، العكبرى ٦٢:١

٣ – الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً [٢٧٤:٢]

حالان ، أو نعت لمصدر محذوف ، أى إنفاقاً سرّاً . البحر ٣٣١:٢، العكبرى ٦٥:١

٤ – وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً [٤١:٣]

كثيراً : نعت لمصدر محذوف ، أو حال من ضمير المصدر المحذوف . البحر ٤٥٣:٢

٥ – وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمٰواتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً [٨٣:٣]

طوعاً وكرهاً : حالان ، أو مصدران على غير الصدر .

البحر ٥١٦:٢ ، العكبرى ٧٩:١

"وادعوه خوفًا وطمعًا" كلمة (خوفًا):	حال، والتقدير: وادعوه خائفين	مفعول مطلق، والتقدير: تخافون خوفًا	(أ) و (ب) كلاهما صحيح	تمييز

أكمل قول ابن مالك: ومصدرٌ .....حالًا يقعْ ....ك بغتةً زيدٌ طلَعْ	مُعَرَّفٌ – بِقِلَّةٍ	منكَّـــــرٌ- بكثرةٍ	منكَّرٌ- بِقِلَّةٍ	مُعَرَّفٌ- بكثرةٍ

مجيء الحال من المضاف إليه:

حق المجرور بالإضافة ألا يكون صاحب حال، كما لا يكون صاحب خبر، لأنه مكمل للمضاف، وواقع منه موقع التنوين، أما إن كان المضاف بمعنى الفعل، صح جعل المضاف إليه صاحب حال نحو: عرفت قيام زيد مسرعا، وهو راكبُ الفرس عريانا.

واختلف النحاة في جواز ذلك: **فتشدد فريق منهم أبو حيان فمنع ذلك مطلقا**، وأولوا ما يُفهم منه ذلك.

وجوز بعض البصريين ذلك مطلقا، وخرجوا عليه قول الله تعالى: **(أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)**

وتوسط فريق ثالث وأجاز مجيء الحال من المضاف إليه= صاحب الحال مضاف إليه في ثلاث حالات:

الأولى: إذا كان المضاف عاملا في الحال. وذلك لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحب الحال إذا كان مضافا إليه، يكون معمولا للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل؛ كأنْ يكون مصدرا، فتصبح الحال وصاحبها معمولين لشيء واحد؛ كقول الله – تعالى -:

(إلى الله مرجعكم جميعا)

فـ (جميعا) حال من المضاف إليه (كم)، إذ المضاف (مرجع) مصدر ميمي هو العامل في الحال

الثانية: إذا كان المضاف جزء المضاف إليه. نحو قول الله – تعالى -:

(ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا)

(أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا).

الثالثة: إذا كان المضاف كجزء المضاف إليه. كما في قول الله تعالى:

(أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا)

فـ(حنيفا) حال من (إبراهيم)، حيث (الملة) كالجزء من (إبراهيم).

.....

وفي هذه المسألة يقول ابن مالك:

ولا تجزْ حالا من المضاف لــهْ إلا إذا *اقتضى المضافُ عملهْ

***أو كان جزءَ ما له أُضـــــــيفا *أو مثل جزئه فلا تحـيـفـــــا**

يجوز مجيء الحال من المضاف إليه:	إذا كان المضاف عاملًا في الحال	إذا كان المضاف جزءَ المضاف إليه	إذا كان المضاف كجزء المضاف إليه	جميع ما سبق

أنواع الحال من حيث إضافة معنى جديد:

الأولى: الحال المؤسسة. وهي التي تؤسس معنى جديدا في الجملة، لم يكن موجودا قبل مجيئها، كما أنه لا يمكن التنبؤ بها قبل ذكرها، كما في قولنا: جاء زيد راكبا، حيث جملة (جاء زيد) جملة تامة أفادت إفادة كاملة يحسن السكوت عليها، ثم جاءت لفظة (راكبا) لتضيف إلى هذه الجملة معنى جديدا، وهو بيان الهيئة التي كان عليها (زيد) عند مجيئه، ويقال لهذه الحال أيضا (**مبينة**)؛ لأنها بينت هيئة صاحبها.

ومن الجدير بالذكر أن كل ما تقدم من كلام عن الحال، المقصود به الحال المؤسسة هذه دون غيرها.

الثانية: الحال المؤكدة. وهي التي لا تؤسس معنى جديدا في الجملة، ويمكن التنبؤ بها قبل مجيئها، كما في قول الله – تعالى -:

(وأرسلناك للناس رسولا)

فلفظة (رسولا) لم تضف معنى جديدا للجملة لم يكن موجودا بها، وإنما جيء بها للتوكيد فقط، فضلا على أنه يمكن التنبؤ بها قبل ذكرها، إذ الفعل (أرسل) يفيد أن ثمة رسولا.

والحال المؤكدة ثلاثة أنواع:

أ) **مؤكدة لعاملها**. أي جيء بها لتوكيد الفعل أو شبهه، وهي إما موافقة للعامل لفظا ومعنى كما في قول الله – تعالى -:

(وأرسلناك للناس رسولا)، و

(سخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجومَ مسخراتٍ)؛ وإما موافقة له معنى فقط كما في قول الله – تعالى -:

(ولا تعثوا في الأرض مفسدين)

حيث الإعثاء بمعنى الإفساد، وقوله تعالى:

(ويوم أبعث حيا) و

(ثم وليتم مدبرين) و

(فتبسم ضاحكا من قولها)

الحال في قوله تعالى: (ثم وليتم مدبرين):	مؤسسة	مؤكدة لمضمون الجملة	مؤكدة لعاملها	مؤكدة لصاحبها

ب) مؤكدة لصاحبها. كما في قولنا: جاء القوم قاطبةً، أو كافة، أو طرًّا، وكلها بمعنى جميعا، ومنه قول الله – تعالى -

(ولو شاء ربك لآمن مَنْ في الأرض كلهم جميعا)

فـ (جميعا) حال مؤكدة لصاحبها وهو (مَنْ) الموصولة.

٢١ – قاطبة . طرا : تلازم . النصب والتنكير

سيبويه ١:١٨٨ ، المقتضب ٣:٢٣٨

كافة : تقع (كافة) فى كلام من لا يوثق بكلامه مضافة غير حال ، وهو خطأ

الرضى ١:١٩٧

إخراجها عن النصب حالاً لحن البحر ٢:١٠٩ ، المغنى : ٦٢٣

كافة : مختصة بمن يعقل ، وجعلها نعتاً لمصدر محذوف وهم المغنى : ٦٢٣

هى اسم فاعل ، وقيل : مصدر كالعاقبة البحر ٧:٢٨١–٢٨٢

خاصة : الأصل فيها أن تكون نعتاً لمصدر محذوف ، أى إصابة خاصة فى الآية:

وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً [٨:٢٥]

حال من الضمير المستكن فى الفعل ، أو من الذين ظلموا البحر ٤:٤٨٥

وفى البيان ١:٤٠٠ ما يفيد أنها مصدر

٢٢ – فى القرآن آيات كثيرة يصلح المصدر أن يكون حالاً ومفعولاً لأجله.

٢٣ – وحده : اسم موضوع موضع المصدر يعرب حالاً .

سيبويه ١:١٨٧ ، ١٨٨ ، المقتضب ٣: ٢٣٩

٣- (ما يُنْصَبُ علَى الحال)

«أولا وثانيًا وثالثًا» إلخ، و«ماديّاً وأدبيّاً وسياسيّاً»، وما شَاكلَ هذه الكلمات. «وجميعًا»، «وأجمعينَ»، «وعوَضًا»، «وبَدَلاً»، «وخاصَّةً» «وعامَّةً» «وقاطبَةً»، «وعَمْدًا» «وخطأً»، «وسَهْوًا»، «ودائمًا»، «ومَعًا» وكلمةُ «وَحْدَ» المضافة إلى الضمير تُعْرَب حالا؛ نحو: «ذاكرْ وَحْدَكَ» و«حضروا جميعًا».

الكلمات التالية تلزم النصب على الحالية ما عدا واحدةً:	كافَّةً	جميعًا	وَحْدَكَ	حالًا
الحال في قوله تعالى: (ولو شاء ربك لآمن مَنْ في الأرض كلهم جميعا):	مؤسسة	مؤكدة لمضمون الجملة	مؤكدة لعاملها	مؤكدة لصاحبها

جـ) مؤكدة لمضمون الجملة. وهي التي تأتي بعد جملة اسمية، جزآها معرفتان– لأن التوكيد إنما يكون للمعارف – جامدان، لا مشتقان ولا في حكم المشتقين نحو:

زيد أبوك عطوفا

وعمرو أخوك نصيرا، وهو الحق بينا، فإن (الأب) من لوازمه العطف، و(الأخ) من لوازمه الانتصار، و(الحق) من لوازمه البيان

والعامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة فعل مقدر بعد الخبر، والتقدير: أُحِقُّهُ أو أعرفه كما في: زيد أبوك عطوفا، إذ التقدير: زيد أبوك أحقه عطوفا.

الحال في قولنا: زيد أبوك عطوفا:	مؤسسة	مؤكدة لمضمون الجملة	مؤكدة لعاملها	مؤكدة لصاحبها

الحال الثالثة: موطئة=ممهدة وهي الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه، فالموصوفة بمشتق نحو: جاءني زيد رجلا محسنا، فـ (رجلا) حال من (زيد)، وهو اسم جامد، والذي سوغ له ذلك وصفه بمشتق هو (محسنا)، ومنه قول الله – تعالى -:

(فتمثل لها بشرا سويا)؛ أما الموصوفة بشبه المشتق فكما في قول الله تعالى:

(فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا)، حيث (أمرا) حال جامدة موصوفة بالجار والمجرور (من عندنا)، حيث إن الجملة وشبهها يؤولان بالمشتق بجامع التنكير فيهما.

الحال في قوله تعالى: (فتمثل لها بَشَرًا سَوِيًّا):	مؤسسة	موطئة	مؤكـــــــدة لعاملها	مؤكـــــــدة لصاحبها

صاحب الحال:

لما كان الحال خبرا في المعنى، وصاحبها مخبرا عنه، فقد أشبه صاحبها المبتدأ، ومن ثم فقد وجب أن يكون معرفة، كما وجب أن يكون المبتدأ معرفة؛ وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، فقد جاز أن يكون صاحب الحال نكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس كذلك، ولا يتأتى ذلك في البابين إلا بمسوغ يقرب النكرة من المعرفة.

مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة:

يأتي صاحب الحال نكرة بمسوغات معينة تقربه من المعرفة، **ومن هذه المسوغات**:

1- تخصيص النكرة بمعنى أن تضيق دائرة دلالتها، بحيث تصبح أقرب ما تكون من المعرفة، **ويتم ذلك بثلاثة أمور**:

الأول: وصفها. كما في قول الله – تعالى -:

(ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا)، بنصب(مصدقا) في قراءة ابن مسعود

فـ (مصدقا) حال من (كتاب) النكرة الموصوف بالجار والمجرور (من عند الله)

معجم القراءات ج ١

. قراءة الجماعة على الرفع «مُصَدِّقٌ»[١] صفة لـ «كتاب».

. وفي مصحف أُبَيّ: «مُصَدِّقاً»[١] بالنصب، وبه قرأ ابن أبي عبلة وابن مسعود.

والنصب هنا على الحال[٢] من «كتاب»، وإن كان نكرة، وقد أجاز سيبويه ذلك بلا شرط، وقد تخصصت بالصفة، فقربت من المعرفة.

الثاني: إضافتها. ويشترط أن تكون إضافتها إلى نكرة أيضا، حتى تبقى على تنكيرها، إذ لو أُضيفت إلى معرفة لاكتسبت منها التعريف، وخرجت عما نحن بصدده، وذلك كما في قول الله تعالى: **(وقدر فيها أقواتها في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين)**، فـ (سواء) حال من (أربعة) النكرة المسوغة بإضافتها إلى (أيام)؛ وقوله – سبحانه -:

(وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً)، فـ (قبلا) حال من (كل) النكرة المضافة إلى (شيء).

2- تعميم النكرة بمعنى أن تتسع دائرة دلالتها بحيث تشمل جنس صاحب الحال، **ويتم ذلك بأمرين:**

الأول: أن تُسْبَق بنفي أو شبهه لتفيد العموم والشمول. وشبه النفي هو **النهي والاستفهام،** فمثال النفي قول الله – تعالى -:

(وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُوم)،

.....

3- تأخير النكرة عن الحال نحو قولهم:

هذا قائمًا رجلٌ - تقدم النعت على المنعوت فأصبح حالًا

وذلك تخلصا من تقدم الصفة على الموصوف، حيث إن (قائما) – في الأصل – نعت للرجل، إذ الأصل: هذا رجل قائم، ولما كان من غير الجائز تقدم الصفة على الموصوف، وقد تقدمت، لم يجز إعرابها صفة، وإنما أعربت حالا، ونصبت؛ ومنه قول الشاعر:

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

وفي هذه المسوغات يقول ابن مالك:

ولمْ يُنكَّرْ غالبا ذو الحال إنْ *لمْ يتأخرْ أو *يخصَّصْ أو *يَبِنْ

من بعدِ نفْيٍ أو مُضاهيه كَـــ:لا يبْغِ امرئٌ على امْرئٍ مُسْتسْهلا

الترتيب بين الحال وصاحبها:

موقع الحال من صاحبها موقع الخبر من المبتدأ، فالأصل تأخيرها وتقديم صاحبها، وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال كما كان ثابتا في الخبر، ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل، أو الخروج عنه؛ **ومن ثم فإن للحال مع صاحبها ثلاث حالات**:

الأولى: وهي الأصل جواز تأخير الحال عن صاحبها، وتقديمها عليه، سواء كان صاحبها مرفوعا نحو:

جاء زيد ضاحكا، أو منصوبا نحو:

ضربت اللصَّ مكتوفا، أو مجرورا بحرف زائد نحو:

ما جاءنا من أحد عاقلا،

حيث يجوز تقديم الحال على صاحبها فتقول: **جاء ضاحكا زيد**، وضربت مكتوفا اللص، وما جاءنا عاقلا من أحد،

الحالة الثانية: وجوب تأخير الحال عن صاحبها.= التزام الترتيب الأصلي- وذلك في حالات:

-أن تكون الحال محصورة. كما في قول الله تعالى:

(وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين). فـ (منذرين) حال من (المرسلين)، ولا يجوز تقديمهما لكونها محصورة، والمحصور يجب تأخيره.

-أن يكون صاحب الحال مفعولا لأفعل التعجب نحو:

ما أجمل الزهرَ ناضرا.

الحالة الثالثة: وجوب تقديم الحال على صاحبها. وذلك في حالات:

-إذا كان صاحبها نكرة لا مسوغ لها إلا تقديم الحال، مثل:

أقبلَ منكسرا رجلٌ، وقول الشاعر:

لميةَ موحشا طللُ يلوح كأنه خِلَلُ

وقد مرَّ ذلك عند الحديث عن مجيء الحال من النكرة بتفصيل أكبر

قول الشاعر: لمية موحشًا طَلَلُ يلوح كأنه خِلَلُ شاهد على:	وجوب تقديم الحال على صاحبها	مجيء صاحب الحال نكرة لتأخره عن الحال	(أ) و (ب)	لا شيء مما سبق

-**أن يكون صاحب الحال محصورا**. نحو: ما قام مسرعا إلا زيد.

الترتيب بين الحال وعاملها:

للحال مع عاملها ثلاث حالات:

الأولى: جواز التقديم والتأخير. حيث يجوز أن تتأخر الحال عن عاملها نحو:

جاء زيد راكبا، كما يجوز أن تتقدم عليه نحو:

راكبا جاء زيد، ويتأتى هذا الجواز في حالتين:

أولاهما: أن يكون العامل فعلا متصرفا. فيجوز أن نقول: راكبا جاء زيد، وراكبا يجيء زيد، وراكبا جِيءْ، ومن ذلك قوله تعالى:

(**خشَّعا أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جرادٌ منتشر).**

والأخرى: أن يكون العامل وصفا يشبه الفعل المتصرف، أي: في تضمنه معنى الفعل وحروفه، وقبول علامات الفرعية، وهي علامة التأنيث، والتثنية، والجمع، مما يجعله في قوة الفعل، ويتأتى ذلك في: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فيجوز أن تقول:

مسرعا زيدٌ منطلقٌ،

ومكتوفا زيدٌ مضروبٌ.

وفي ذلك يقول ابن مالك:

والحالُ إنْ يُنصَبْ بفعلٍ صُرِّفا أو صفةٍ أُشْبِهَتِ المُصَرَّفا

فجائزٌ تقديمه كـــ: مسرعًـــــا ذا راحِلٌ - ومخلصا زيدٌ دعا

الحالة الثانية: وجوب تقدم الحال على عاملها. ويقع ذلك في مسألتين:

أولاهما: إذا كان للحال صدر الكلام. نحو:

كيف جاء زيد؟

فـ (كيف) حال من (زيد) وقد تقدمت على عاملها (جاء) لأن الاستفهام له صدر الكلام.

إعراب (كيف) من كتاب: مفتاح الإعراب – محمد أحمد مرجان ص 38

(كَيْفَ)

تُعْرَبُ اسمَ استفهام، ثم إذا كان بعدَها فعْلٌ تامٌّ؛ فهى فى محلٍّ نصب على الحال، وإلاَّ فهى خبرٌ مقدَّمٌ، والاسمُ المرفوعُ بعدَها مبتدأٌ مؤخَّرٌ؛ نحو: «كَيْفَ سافَرْتَ»؟ «كَيْفَ أَنْتَ»؟، «كَيْفَ كانَ ذلك»؟، ولكَ أن تعتبرَ «كانَ» ناقصةً؛ فتكون «كيفَ» خبرَها، أو تامَّةً؛ فتكونَ «كَيفَ» حالا، أما فى مثل: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ**﴾ [الفيل: ١] فتُعرب «كَيْفَ» نائبًا عن المفعول المُطْلَق، وقد تُسْتَعْمَلُ اسمَ شَرْطٍ غيرَ جازمٍ؛ فتقتضى فِعْلَيْنِ مُتَّفِقَى اللفظ غيرَ مجزومين؛ نحو: «كَيْفَ تصنعْ أصنعْ»، وإذا اتصلَتْ بها «ما» فهى اسمُ شرطٍ جازمٍ (1).

(1) مِثْل: كيفما تَصْنَعْ أصنَعْ.

والأخرى: إذا كان العامل في الحال اسم تفضيل يعمل في حالين: وكانت إحداهما مفَضَّلةً على الأخرى، وحينئذٍ يجب تقديم الحال المفضَّلة، مثل قولنا:

هذا الرجل مبتسما أفضلُ منه غاضبا.

الحالة الثالثة: وجوب تأخير الحال عن عاملها، بمعنى أنه لا يجوز تقدمها عليه بحال، **ويتأتى ذلك في مسائل منها:**

- **أن يكون العامل فعلا جامدا**. نحو:

زيد ما أحسنه مقبلا، فـ (مقبلا) حال من (الهاء) في (أحسنه).

- **أن يكون العامل اسم فعل**. نحو:

نزالِ مسرعا، فـ (مسرعا) حال من فاعل (نزال) المستتر فيه.

- **أن يكون العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه**. **كاسم الإشارة** كما في قول الله تعالى:

(فتلك بيوتهم خاويةً)

فالعامل اسم الإشارة (تلك)، وفيه معنى الفعل (أشير) دون حروفه؛

وفي ذلك يقول ابن مالك:

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعل لا حروفَه مؤخَّرا لن يعملا

- أن تكون الحال جملة مقرونة بـ (الواو) نحو:

جاء زيد والشمس طالعة، فلا يجوز: والشمس طالعة جاء زيد

–زيد ما أحسنه مقبلًا – نَزالِ مسرعًا – "فتلك بيوتهم خاويةً" تتفق الأمثلة الثلاثة في شيء واحد:	نوع العامل في الحال	وجوب تأخير الحال عن عاملها	جواز تأخير الحال عن عاملها	إعراب صاحب الحال

ثانيا: حذف عامل الحال: (سبق الكلام عن {أولا: حذف الحال} في المحاضرة الأولى عند الكلام عن مصطلح {فضلة})

الأصل في عامل الحال أن يكون مذكورا، ولكن قد يعرض له الحذف في حالات بعينها، **وذلك الحذف نوعان:**

الأول: حذف جائز.

يجوز حذف عامل الحال إذا دلت عليه قرينة حالة أو مقالية، **فالحالية** نحو قولك للمسافر: راشدا مهديًّا، أي: تذهب؛ وقولك للقادم من الحج: مبرورا مأجورا، أي: رجعتَ؛ وقولك للمحدّث: صادقا، أي: تقول.

أما القرينة المقالية فكأن يقع في جواب استفهام نحو قولك: راكبا، لمن سألك: كيف جئت؛ أو جواب نفي نحو قولك: بلى مسرعا، لمن قال: لم ينطلق زيد؛ ومنه قول الله – تعالى -:

(بلى قادرين)، أي: بلى نجمعها قادرين، بعد قوله – سبحانه – **(أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه)**؛ أو جواب شرط كما في قول الله – تعالى -:

(فإن خفتم فرجالا أو ركبانا)، أي: فصلّوا؛ ولو ذكرت هذه العوامل المحذوفة في الكلام لجاز، ولكن القراءة سنة متبعة.

–"أيحسب الإنسان ألن يجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه" – "فإن خفتم فرجالًا أو ركبانًا"	وجوب حذف عامل الحال	وجوب تأخير الحال	جواز حذف عامل الحال	جواز تأخير الحال عن

في الآيتين الكريمتين شاهد على:		عن عاملها		عاملها

الثاني: حذف واجب.

يجب حذف عامل الحال قياسا في أربع حالات:

الأولى: أن تكون الحال سادة مسد الخبر. نحو: ضربي زيدا مسيئا

إذ الأصل: ضربي زيدا حاصل إذا كان مسيئا.

الثانية: أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة. نحو:

زيد أبوك عطوفا، أي: أُحِقُّه عطوفا.

الثالثة: أن تكون الحال دالة على تدريج. نحو قولهم:

تصدقْ بدينار فصاعدا، أي: فاذهب به صاعدا، وقولهم:

اشترِ البيت بألف فسافلا، أي: فانحط بالثمن سافلا.

الرابعة: أن تدل الحال على توبيخ، نحو:

أقائمًا وقد قعد الناس ؟!،

وأقاعدًا وقد سار الركب ؟! أي: أتوجد قائما، و أتوجد قاعدا

من الأمثلة على وجوب حذف عامل الحال قياسًا:	زيد أبوك عطوفًا	تصدق بدينارٍ فصاعدًا	أقائمًا وقدْ قعد الناس؟	جميع ما سبق

وفي حذف عامل الحال يقول ابن مالك:

والحال قد يُحذَفُ ما فيها عَمِلْ وبعضُ ما يُحذفُ ذكرُهُ حُظِلْ

و(حظل) أي امتنع ذكره، أي وجب ذلك الحذف.

أقسام الحال من حيث اللفظ:

الحال – من حيث اللفظ – ثلاثة أقسام:

الأول: الحال المفردة وهو ما لم يكن جملة، ولا شبه جملة نحو:

جاء زيد راكبا، وضربت اللص مكتوفا، ولقيت زيدا راكبين، وجاء الطلاب مسرعينَ، وجاءتِ الطالباتُ مسروراتٍ، وقد تقدم الحديث عنه.

الثاني: الحال شبه جملة كأن يكون ظرفا نحو:

رأيت الهلال بين السحاب، إذ (بين السحاب) ظرف في موضع الحال من (الهلال)؛ أو جارا ومجرورا نحو قول الله تعالى:

(فخرج x على قومه في زينته) حيث في زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل (خرج) العائد على (قارون)؛ وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين.

الثالث: الحال الجملة. وقد تكون اسمية أو فعلية، وذلك بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون خبرية. وهي المحتملة للصدق والكذب، وذلك لأن الحال بمثابة النعت

ثانيها: ألا تكون مصدّرة بدليل استقبال كالسين، أو سوف، أو لن؛ وذلك لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال

ثالثها: أن تكون مرتبطة بصاحبها، ورابط جملة الحال بصاحبها **إما (الواو) فقط نحو**: قول الله تعالى:

(لئن أكله الذئب ونحن عصبة)، إذ جملة (نحن عصبة) حال من (الذئب) أو من المفعول (الهاء) العائدة على يوسف – عليه السلام – أو منهما معا، والرابط (الواو) فقط دون الضمير (نحن)، لأنه لم يرجع إلى صاحب الحال

ويجب الربط بـ (الواو) في موضعين:

الأول: حيث يفقد الضمير. نحو:

جاء زيد وما طلعت الشمس.

الثاني: قبل المضارع المثبت المقرون بـ (قد). نحو قول الله تعالى:

(لِمَ تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم) حيث جملة (قد تعلمون) حال من (الواو) في (تؤذونني).

أو يكون الرابط في جملة الحال هو الضمير فقط كما في قولنا

جاء محمدٌ يبتسمُ()، وكما في قول الله تعالى:

(اهبطوا بعضكم لبعض عدو) حيث (بعضكم) مبتدأ، و(عدو) خبره، (لبعض) متعلق بـ (عدو)، والجملة حال من (الواو) في (اهبطوا)، أي: متعادين يضل بعضكم بعضا، والرابط فيها الضمير (كم) فقط.

وقد يكون الرابط (الواو) والضمير معا، وذلك بهدف تقوية الربط وتوطيده كما في قوله تعالى: **(فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون)**، وقوله تعالى:

(أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب) وقوله تعالى:

(ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد).

يقول ابن مالك عن الحال الجملة:

وموضعَ الحالِ تجيءُ جملهْ كجاءَ زيدٌ وهْو ناوٍ رِحْلَهْ

أقسام الحال من حيث اللفظ:	مفرد ومثنى وجمع	مفرد وجملة وشبه جملة	مفرد ومضاف وشبيه بالمضاف	مفرد ومركب تركيبا مزجيا ومركب تركيبا إضافيا
"فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون" – "أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب" – "ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد" تتفق الآيات الكريمة في:	الحال جملة اسمية فقط	الرابط بين الحال وصاحبها الضمير فقط	الرابط بين الحال وصاحبها الواو والضمير فقط	(أ) و (ج)

تعدد الحال:

يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا تشبيها بتعدد الأخبار والنعوت، فيقال:

جاء زيد راكبا ضاحكا، كما يقال في الإخبار: زيد راكب ضاحك، وفي النعت: مررت برجل ضاحك راكب، وعليه قول الشاعر:

عليّ إذا ما جئت ليلى بخفيةٍ زيارةُ بيت الله رجلانَ حافيًا

حيث (رجلان) و(حافيا) حالان من (الياء) في (عليّ).

وقد يكون تعدد الحال واجبا، وذلك إذا وقعت بعد (إما) أو (لا)، فحينئذٍ يجب أن تردف بأخرى معادا معها (إما) و(لا) كما في قول الله تعالى:

(إنا هديناه السبيل إمّا شاكرا وإما كفورا)، ونحو قولهم:

من وجد فلينفق لا مسرفا ولا مقتّرا

وفي تعدد الحال يقول ابن مالك:

والحالُ قد يجيءُ ذا تعدُّد لمفردٍ- فاعلم- وغير مفرد

–"إنا هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كفورًا" – من وجد فلينفق لا مُسرِفًا ولا مُقَتِّرًا يتفق المثالان في شيء واحد:	وجوب تعدد الحال	جواز تعدد الحال	تأخير الحال لأنه محصور	تأخير صاحب الحال لأنه محصور
أكمل قول ابن مالك: والحالُ قد يجيءُ ذا تعدُّد .....– فاعلم– وغير	لجملة– جملة	لمفردٍ– مفرد	لمعرب–معرب	لمبهم– مبهم